جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــة البصرة

كلية الادارة والاقتصاد القرنة

قسم التمويل والاستثمار

مادة نقود وبنوك

المرحلة الثانية

الاستاذ خالد جميل كامل

خالد جميل كامل

# العوامل المؤثرة على سرعة دوران النقود

**١- الدورات الاقتصادية**

تمارس فترات الرخاء او الرواج الاقتصادي من جهة وفترات الركود او الكساد الاقتصادي من جهة اخرى تأثيرات واضحة على سرعة تداول النقود .

ففي فترات الرواج الاقتصادي التي تتسم عادة بارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي وزيادة حجم الطلب ومستوى الاسعار المقرون بالتوقعات التفاؤلية لرجال الاعمال ازاء طلب الافراد على منتجاتهم ومن ثم ارتفاع حجم الارباح الممكن تحقيقه من بيع المنتجات ، لذا تميل سرعة التداول الى الارتفاع بسبب ما تتسم به هذه الفترات من رغبة في تقليل ما يحتفظ به الافراد من ارصدة نقدية اي زيادة معدل تدفق الدخل والعكس صحيح في فترات الكساد الاقتصادي حيث يزداد تفضيل السيولة النقدية بسبب ميل الافراد للاحتفاظ بالنقود وتقليل معدل انفاقهم للنقود المصحوب بالتوقعات التشاؤمية لرجال الاعمال ازاء مستوى الطلب والاسعار والارباح المتوقعة بإيجاز تزداد سرعة التداول في فترات الرواج وتقل في فترة الكساد .

**٢- تغيرات اسعار الفائدة**

كلما اتجهت اسعار الفائدة على الموجودات المالية كالودائع الثابتة والسندات وودائع الادخار وودائع التو
الى الارتفاع كلما اتجهت سرعة التداول الى الارتفاع والسبب في ذلك هو ان ارتفاع سعر الفائدة يحفز الافراد ع
التخلي عن السيولة النقدية ما دامت المكافاة المدفوعة للفرد (معدل الفائدة) لقاء التنازل عن السيولة النقدية عالي
فان طلب الافراد للسيولة او النقود سيميل الى الانخفاض (ان مفهوم سعر الفائدة بالمعنى الحديث هو ثمن التخلي
التنازل عن السيولة النقدية) وهذا الثمن يتماشى عكسيا مع تفضيل السيولة النقدية اي مع طلب الافراد النق
لأغراض السيولة وبالعكس تتجه سرعة التداول الى الانخفاض عندما تهبط معدلات الفائدة على الموجودات الما
والسبب هو ان ثمن التخلي عن السيولة النقدية ينخفض اي لا يشجع على التنازل عما يحتفظ به الافراد من ارص
نقدية سائلة

وبإيجاز تزداد سرعة التداول مع زيادة سعر الفائدة وتنخفض مع اتجاه سعر الفائدة نحو الانخفاض علما
هبوط سعر الفائدة يجعل كلفة الاحتفاظ بالنقود ضئيلة او محدودة مما يزيد من رغبة الافراد بالاحتفاظ بالنقود بش
سائل ومن ثم تقليل معدل الانفاق بالنقد وبالتالي تكون سرعة تداول النقود منخفضة كما نرى ذلك في الش
البياني ادناه :

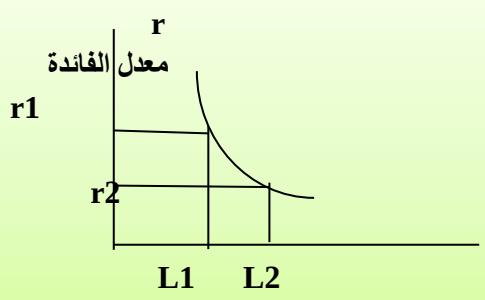


الشكل (١)

العلاقة العكسية بين السعر الفائدة والطلب على النقود

الطلب على النقود لأغراض السيولة

**٣- درجة تطور النظام المالي**

كلما تعددت وتنوعت المؤسسات المالية الوسيطة (كالمصارف التجارية ومصارف الادخار وجمعيات الاقراض والادخار وشركات التأمين ودور الخصم) وكلما ارتفعت قدرة هذه المؤسسات على جمع المدخرات ووضعها تحت تصرف الافراد والوحدات الانتاجية بكميات مناسبة وبشروط ملائمة وكلما توسعت ادوات الائتمان المصرفي لمنح السلف وخصم الاوراق التجارية وكلما تطورت وسائل الاتصال لنقل الاموال من جهة لأخرى فان كل ذلك يساهم في زيادة حركة النقد وانتقاله على صعيد المجتمع وبالتالي زيادة سرعة التداول وبالعكس صحيح .

**٤- انتشار المصارف**

يعتبر انتشار فروع المصارف في مختلف ارجاء البلاد يساهم في تشريع انتقال النقود من شخص لاخر وعاملاً مشجعاً في تغيير الوعي المصرفي مما يؤثر على سرعة دوران النقود ، فان زيادة فروع المصارف في مختلف المدن الى اقبال الافراد على استخدام الشيكات وأجهزة الصرف الالي وزيادة الوعي المصرفي واستخدام الودائع الجارية نظراً لاعتمادهم عليها ولسرعة وسهولة استخدام شبكة الصرف الالي إضافة الى كثرة الحسابات الجارية وكبر حجم المبالغ النقدية التي تودع فيها نتيجة لكثرة المصارف التجارية وتعدد فروعها وبالتالي زيادة سرعة دوران النقود.

**٥- سعر الصرف**

تعتبر العلاقة بين تقلبات سعر صرف العملة في بلد ما وسرعة دوران هذه العملة علاقة عكسية وخصوصاً في الظروف التي تكون فيها درجة الاحلال بين العملات المختلفة كبيرة، فان ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للعملة يجعل الاحتفاظ بهذه العملة من قبل الافراد والمؤسسات مرغوباً فيه وهذا سوف يؤدي الى زيادة الطلب على العملة وانخفاض سرعة دورانها اما اذا انخفض سعر صرفها فان هذا سوف يدفع الافراد والمؤسسات الى عدم الاحتفاظ بهذه العملة ومحاولة التخلص منها والذي بدورة سيزيد من سرعة دورانها .

**٦- درجة تنوع وتعدد الموجودات المالية السائلة غير النقدية**

ذكرنا سابقا ان هذه الموجودات تتمتع بدرجة مرتفعة من السيولة اي القدرة على التحول السريع وبدون كلفة الى نقد سائل كما ان هذه الموجودات تشارك النقود في وظيفة خزن القـوة الشـــــرائية (وظيفة الادخار ) كما انها تمنح الفرد الحائز لها عائد او مردود يتمثل بالفائدة ولذلك فمن المتوقع انه كلما توفر عدد ملائم منها فعلى الفرد ان يفضل هذه الموجودات على النقد اي يقل الطلب على النقود (ينخفض تفضيل السيولة ) ومن ثم اتجاه سرعة التداول الى الارتفاع ، والسبب في ذلك هو ان الوحدة النقدية ستنتقل بشكل اشد من موجود لآخر ، وبالعكس تقل سرعة التداول عند غياب التنافس بين النقود والموجودات المالية السائلة غير النقدية .

**٧- المستوى العام للأسعار**

ان المستوى العام للأسعار احد اهم العوامل التي تؤثر على سرعة دوران النقود على المدى القصير والطويل وذلك من خلال تأثيرها على تكلفة الاحتفاظ بالنقود فأن الارتفاع الحاصل في المستوى العام للأسعار او التوقع بارتفاعها مستقبلاً (التضخم المتوقع) يؤدي الى انخفاض القيمة الحقيقية للنقود ومن ثم عدم تفضيل الافراد والمؤسسات الاحتفاظ بالنقود مما يجعل الانفاق على السلع والخدمات امراً منطقياً والذي يؤدي الى تخفيض في متوسط الأرصدة النقدية المحتفظ بها وهذا سيعمل على زيادة سرعة دوران النقود.

**٨- التوسع في الائتمان**

ان زيادة عرض النقود يصبح لدى النظام المالي ارصدة نقدية كبيرة من خلال عمليات توفر النقود بشكل سريع (تصبح القروض والائتمان متاحه بشكل وافر) وهذا سوف يؤدي الى زيادة معدل دوران النقود اما في حالة انخفاض عرض النقود وهذا ما يحصل في فترات الركود الاقتصادي والكساد الاقتصادي والذي يؤدي الى التأخر في سداد القروض او عدم الوفاء بالالتزامات وافلاس المصارف وانكماش معايير الائتمان وهذا يدفع المستهلكين والمؤسسات الى الاحتفاظ بالنقود لرغبتهم بأن يكونوا قادرين على الوفاء بالتزاماتهم من المدفوعات عند استحقاقها مما يؤدي الى انخفاض معدل دوران النقود في الاقتصاد.

**٩- درجة انتظام استلام الدخل**

كلما كان استلام الدخل منتظما كلما احتفظ الافراد بأرصدة نقدية اقل ، اي زيادة معدل تدفق الدخل ، وبالتالي زيادة سرعة التداول مقارنة بالفرد الذي يستلم الدخل بشكل غير منتظم بكلمات اخرى ان الفرد الذي يستلم الدخل مرة واحدة كل شهر او كل اسبوع بشكل منتظم فمن المتوقع ان تزداد سرعة تداول النقود لديه ، بسبب احتفاظه بأرصدة نقدية بالنسبة الى مجموع نفقاته اقل من الفرد الاخر الذي يستلم دخله مرة كل يوم و مرة كل اسبوع و مرة كل شهر اي بصورة غير منتظمة فعلى الاخير ان يوزع نفقاته على

مدى فترة زمنية غير محددة وان يعمل نوع من الميزانية لتنظيم نفقاته الامر الذي يجعل كمية ما يحتفظ به من نقد هي اكبر من الفرد الاول وبالتالي ميل سرعة التداول الى الانخفاض .

**١٠- تغييرات حجم الانتاج والدخل**

ذكرنا سابقا ان سرعة دوران الدخل هي عبارة عن حاصل قسمة متغير تدفقي (الدخل القومي) على متغير رصيدي (عرض النقد) مما يعني ان سرعة التداول اي سرعة الدخل ، تتأثر بكل من بسط ومقام هذه الصيغة ، لذا لو زاد الدخل القومي بنسبة اسرع من عرض النقد فمن المتوقع ان تزداد سرعة التداول ويحصل العكس اي تتجه سرعة التداول الى الانخفاض اذا ازداد عرض النقد بمعدل اسرع من الدخل القومي .

**١١- مدى استلام الدخل**

كلما كانت المدة الزمنية الفاصلة بين فترتي استلام الدخل قصيرة كلما احتفظ الافراد بأرصدة نقدية اقل اي زيادة سرعة التداول والسبب هو امكانية مواجهة النفقات الجارية والمتكررة من خلال مدفوعات الافراد الممكن الحصول عليها خلال فترة وجيزة وبالعكس كلما طالت المدة الفاصلة بين فترتي استلام الدخل كلما استدعى الامر الى الاحتفاظ بأرصدة نقدية اكبر ومن ثم تجاه سرعة التداول الى الانخفاض ، فعلى سبيل المثال ان الفرد الذي يستلم (١٥ الف) دينار مرة واحدة في السنة وان الفرد الذي يستلم (١٢٠٠) دينار في كل شهر فمن المتوقع هنا ان يحتفظ الاول بأرصدة نقدية اكبر من الثاني لان عليه ان يوزع نفقاته على مدى ١٢ شهر لذا تتجه سرعة التداول الى الانخفاض .

## قواعد النظام النقدي

ينصرف المقصود من النظام النقدي لأي مجتمع الى جملة من العناصر والاسس التي تشكل قواعد النظام النقدي وهي :

١- النقود المستخدمة في التداول والتي تتكون من النقود بمعناها الواسع (M2,M3) او النقود بمعناها الضيق (M1) اي بمعنى جميع النقود التي تتألف من النقود الورقية والمسكوكات المعدنية المساعدة ونقود الودائع والاصول المالية عالية السيولة .

٢- المؤسسات النقدية التي تختص بإدارة النظام النقدي مثل وزارة المالية والبنك المركزي وكذلك المؤسسات التي تستطيع خلق النقود مثل البنك المركزي والبنوك التجارية والمؤسسات المالية الاخرى

٣- التشريعات والانظمة والقواعد والاجراءات التي تهدف الى الضبط والتحكم في كمية النقود وتحقيق استقرار النظام النقدي وضمان كفاءته ومرونته من ناحية وانجاز ميزة السهولة واليسر من ناحية اخرى .

من الواضح ان درجة تقدم وكفاءة النظام النقدي تختلف باختلاف درجة التطور الاقتصادي والمالي في كل بلد .

غير ان الاقتصاديين النقديين يتوافقون على سمات وملامح اساسية ينبغي ان تتوافر في اي نظام نقدي كفؤ وفعال .

يقصد بالكفاء والفاعلية للنظام النقدي ان يكون النظام النقدي قادراً على ادارة السياسة النقدية والجهاز المصرفي بشكل صحيح وفعال وبما يمكن من تامين حقوق المودعين ويكفل الامان والضمان بين الاطراف المتعاملين في اطار النظام النقدي .

لذا فان ابرز خصائص النظام النقدي هي :

أ- المرونة :

ويقصد بها ان يكون النظام النقدي قادراً على توفير المستوى المرغوب من السيولة النقدية اللازمة لمواكبة حاجات الاقتصاد الوطني في اوقات الركود الاقتصادي واوقات الانتعاش الاقتصادي وكذلك سهولة قابلية تحويل النقود الى العملات الاجنبية وبما يمكن من تسهيل اتمام مبادلات التجارة الخارجية وتدفق الاستثمارات ورؤوس الاموال الاجنبية .

ب- الاولويات المتعددة والعدالة الاجتماعية :

النظام النقدي المرغوب هو الذي تكون اولوياته الاقتصادية متعددة ومنها ضمان تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتامين الاستقرار الاقتصادي ومن متطلبات الاستقرار الاقتصادي ان يكون النظام النقدي قادراً على تحقيق استقرار قيمة وحدة النقود اي المحافظة على استقرار القوة الشرائية لوحدة النقود ، لان في ذلك ترسيخ لقيم العدالة الاجتماعية بين الناس وحماية حقوقهم واموالهم من التعرض للمخاطر والخسائر الناجمة عن عدم استقرار قيمة الوحدة النقدية .

ان التطبيق الصحيح للأنظمة والقواعد القانونية المتعلقة بإدارة النقود يعزز حالة الامان والثقة لأنه يضمن تحقيق :

١- استقرار تداول النقود وضمان قابليتها للوفاء بالالتزامات بكل يسر وسهولة .

٢- استقرار القوة الشرائية لوحدة النقود .

ان المؤشر العام لكفاءة وفاعلية اي نظام نقدي تكمن في مدى قدرته على تحقيق الاستقرار النقدي وهو المؤشر الاساسي الذي يتوقف علية استقرار القوة الشرائية للوحدة النقدية للقاعدة او النظام النقدي ومن ثم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي .

## انواع الانظمة والقواعد النقدية

ان خصائص وعناصر النظام النقدي هي نفسها خصائص وعناصر القواعد النقدي لذلك فان مضمون الانظمة النقدية ينصرف الى القواعد النقدية ، اي ان العلاقة بين النظام النقدي والقواعد النقدية هي علاقة وثيقة ومتداخلة ويمكن ان نبين هذه العلاقة من خلال المخطط التالي :

شكل العلاقة بين الانظمة النقدية والقواعد النقدية